تقرير مراقب الحسابات

السادة / مساهمي شركة مطاحن ومخابز الاسكندرية

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة مطاحن ومخابز الاسكندرية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ وكذا القوائم للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل و التغير فى حقوق الملكية والتدفق النقدى عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد و عرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

ونرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها، فيما عدا ما يتعلق بالأمور الموضحة بفقرة «أساس الرأي المتحفظ» أدناه، كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

أساس الرأي المتحفظ

أولا : الأرصدة المدينة والخسائر الائتمانية المتوقعة

تتضمن أرصدة العملاء والحسابات المدينة أرصدة متوقفة ومرحلة من سنوات سابقة، وقد صدرت بشأن بعض هذه الأرصدة أحكام لصالح الشركة لم يتم تنفيذها حتى تاريخه. وبلغ المخصص المكوّن لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها نحو ١٦,٠١٧ مليون جنيه. ولم تقدم لنا الشركة دراسة متكاملة ومحدثة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) «الأدوات المالية»، تأخذ في الاعتبار أعمار الديون والتحصيلات اللاحقة والموقف القانوني واحتمالات التعثر والتحصيل.

كذلك لم نتلق ردودًا على المصادقات الخارجية المرسلة إلى العملاء، ولم تتوافر لنا إجراءات مراجعة بديلة تكفل الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة بشأن بعض تلك الأرصدة. وبناءً عليه، لم نتمكن من تحديد مدى كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة

س المثبتة أو قيمة التعديلات التي قد تكون لازمة على أرصدة العملاء والحسابات المدينة والنتائج وحقوق الملكية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦.

ثانيا : المخصصات والمطالبات والمنازعات الضريبية والقانونية

تتضمن القوائم المالية مخصصات لمواجهة ضرائب متنازع عليها ومطالبات وقضايا ومخصصات أخرى، في حين يشتمل الموقف الضريبي والقانوني للشركة على مطالبات ومنازعات جوهرية قائمة، منها منازعات تتعلق بضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وضريبة كسب العمل، بالإضافة إلى مطالبة جهاز حماية أملاك الدولة بشأن أرض الدخيلة بنحو ٣٨,٩٣٢ مليون جنيه، فضلًا عن غرامات تموينية ومطالبات وقضايا أخرى.

ولم تتوافر لنا دراسة فنية وقانونية متكاملة ومحدثة تربط بين إجمالي تلك المطالبات والمبالغ المسددة واحتمالات نتائج المنازعات وأفضل تقدير للالتزامات المحتملة، وبين المخصصات المثبتة بالقوائم المالية. وبناءً عليه، لم نتمكن من تحديد مدى كفاية المخصصات المثبتة أو قيمة التعديلات التي قد تكون لازمة على الالتزامات والنتائج وحقوق الملكية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦.

ثالثاً : الهيئة العامة للسلع التموينية والإيرادات والمعاملات ذات الصلة

أظهرت المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية وجود فروق وتسويات وغرامات تموينية وأرصدة متوقفة لم يتم الانتهاء من تسويتها حتى تاريخ تقريرنا. كما أظهرت إجراءات المراجعة وجود فروق جوهرية بين بعض قيم المطابقات والفواتير الإلكترونية والدفاتر، فيما يتعلق بتكلفة الطحن والنخالة وبعض الإيرادات ذات الصلة.

ومن بين ما تم رصده فرق بالمطابقة يبلغ نحو ٤,٦٧٢ مليون جنيه، يتضمن عجوزات تموينية محل طعن وأوراق دفع وأحرازًا تموينية، فضلًا عن استمرار وجود غرامات ومطالبات مرتبطة بالهيئة والمنظومات السابقة. ولم تقدم لنا الشركة، حتى تاريخ تقريرنا، مطابقة نهائية شاملة بين دفاترها ومحاضر المطابقة والفواتير الإلكترونية توضح بصورة كافية طبيعة فروق التوقيت والفروق التي تستلزم تسويات محاسبية أو ضريبية. وبناءً عليه، لم نتمكن من تحديد قيمة التعديلات التي قد تكون لازمة على الإيرادات وأرصدة الهيئة والالتزامات والضرائب والنتائج في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦.

رابعاً : الأصول غير المستغلة والاضمحلال

تتضمن الأصول الثابتة للشركة أصولًا ومواقع إنتاجية متوقفة وغير مستغلة منذ سنوات، ولم تقدم لنا الشركة دراسة اضمحلال متكاملة ومحدثة لتقييم القيمة القابلة للاسترداد لهذه الأصول. كما سبق أن أثير في العام السابق عدم إعداد دراسة لخسائر اضمحلال الأصول الثابتة غير المستغلة.

وبناءً عليه، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك خسائر اضمحلال واجبة الإثبات أو قيمة التعديلات التي قد تكون لازمة على صافي الأصول والنتائج وحقوق الملكية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦.

خامساً: تقييم مخزون

لم تقم الشركة بإعداد دراسة متكاملة ومحدثة لتقييم حركة واستخدام مخزون قطع الغيار وتحديد الأصناف الراكدة وبطيئة الحركة والمتقادمة، ومدى الحاجة إلى إثبات انخفاض في قيمتها، بما يضمن إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢) «المخزون.«
كما لم تتوافر لنا أدلة مراجعة كافية ومناسبة تمكننا من تحديد صافي القيمة البيعية لمخزون قطع الغيار، ومن ثم لم نتمكن من تحديد مقدار الانخفاض في قيمته – إن وجد – الذي كان يتعين إثباته بالقوائم المالية.

الرأي المتحفظ

وفي رأينا، فيما عدا آثار الأمر الموضح بالبنود من أولاً الي خامساً، والاثار المحتملة للأمور الموضحة من فقرة أساس الرأي المتحفظ، فإن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة مطاحن ومخابز الاسكندرية في ٣٠يونيو ٢٠٢٦، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقًا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

فقرة لفت الانتباه

تم مراجعة القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ بواسطة مراقب الحسابات السابق والذي أصدر تقريرا براي متحفظ بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٨

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون والنظام الأساسي للشركة على وجوب إثباته فيها، وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وذلك مع مراعاة ما ورد بفقرة «أساس الرأي المتحفظ» أعلاه.
كما أن البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقًا لمتطلبات القانون متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.
وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة وتحت مسئوليتها طبقا للاصول المرعية، مع مراعاة ما ورد بفقرة أساس الرأي المتحفظ بشأن تقييم مخزون.

القاهرة في ٢٠٢٦/٠٩/٢٣

مراقب الحسابات
محمد أنور الخشني
المحاسبون القانونيون العرب
س.م.م (٢٦٣٤٣)

سجل مراقبى حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤١٦

سجل مراقبى حسابات الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٨٨٦

زميل جمعية المحاسبين و المراجعين المصرية

المحاسبون القانونيون العرب

محمد أنور وشركاه

العنوان: ١٣ عمارات العبور – صلاح سالم – القاهرة
تليفون: 22600900(202)+
www.aca-egypt.com